

معايير الإبلاغ المالي الدولية

محاضرة (4)

معايير الإبلاغ المالي الدولي (1)

صدر هذا المعيار في حزيران 2003 وأصبح ساري المفعول اعتباراً من 2004/1/1 وتم اجراء تحسينات اضافية ليطبق المعيار بعد التحسينات اعتباراً من 2009/1/1، ويطبق المعيار على المنشآت التي تبنت معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة والتي سوف تعرض اول قوائم مالية لها وفق تلك المعايير، كما ينبغي عليها تطبيق المعيار في كل تقرير مالي مرحلي (نصف سنوي، ربع سنوي، او شهري) يعرض طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية"، بالنسبة لجزء الفترة التي تغطيها قوائمها المالية الاولية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

• نطاق المعيار

يغطي المعيار القوائم المالية للمنشأة التي تتبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة. كما يغطي المعيار المنشآت التي عرضت معظم قوائمها المالية السابقة وكانت ملتزمة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية في كل الجوانب فيما عدا أنها لا تحتوي على "بيان صريح وبدون تحفظ" بأنها تلتزم بمعايير الإبلاغ المالي الدولية جميعها أو جزء منها. كما ينطبق المعيار على المنشآت التي كانت تطبق معايير غير متوافقة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، او ان القوائم المالية معدة وفقاً للمعايير الدولية ولكنها معدة للاستخدام الداخلي فقط بدون جعلها متاحة لملاك المنشأة او اي مستخدمين خارجيين.

معايير الإبلاغ المالي الدولية

• متطلبات الاعتراف والقياس

- 1- يجب على المنشأة إعداد ميزانية افتتاحية وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية والتي تعتبر نقطة البداية للمحاسبة بمقتضى معايير الإبلاغ المالي الدولية. وهي الميزانية العمومية للمنشأة (منشورة او غير منشورة) في تاريخ الانتقال الى المعايير الدولية.
- 2- يجب على المنشأة استخدام نفس السياسات المحاسبية في ميزانيتها الافتتاحية وجميع الفترات المعروضة فيها قوائمها المالية الاولى التي تطبق IFRS أي أنه يجب التطبيق الكامل بأثر رجعي للمعايير النافذة في تاريخ تقارير المنشأة، مع بعض الاستثناءات المحدودة المتعلقة بالأدوات المالية وعقود التأمين.

• أسس اعداد الميزانية الافتتاحية وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

يتطلب المعيار بعض المتطلبات الرئيسية الواجب إتباعها عند التبنّي الأول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وتشمل ما يلي:

اولا: يجب الاعتراف بكافة الأصول والالتزامات التي تتطلب معايير الإبلاغ المالي الدولية الاعتراف بها ولم تكن تظهر في القوائم المالية للمنشآت قبل تبني المعايير لأول مرة.

ثانيا: استبعاد الاصول والالتزامات التي كانت ظاهرة في القوائم المالية للمنشآت قبل تبني المعايير لأول مرة والتي لا تعترف بها متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية وبحيث يتم اقفال هذه البنود في حساب الأرباح المحتجزة في بداية السنة (او حساب محدد ضمن حقوق الملكية).

ثالثا: يجب إعادة تصنيف بنود الميزانية وعرضها وفق متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية.

معايير الإبلاغ المالي الدولية أ.د. سعود جايد مشكور IFRS

❖ أسس اعداد الميزانية الافتتاحية وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

اولا: يجب الاعتراف بكافة الأصول والالتزامات التي تتطلب معايير الإبلاغ المالي الدولية الاعتراف بها ولم تكن تظهر في القوائم المالية للمنشآت قبل تبني المعايير لأول مرة. ومن الأمثلة على ذلك إذا كانت القوائم المالية للمنشأة لا تعترف وفق المعايير المحاسبية المتبعة سابقا بالمشتقات المالية سواء أكانت أصول او التزامات في صلب الميزانية On-Balance Sheet ولكن تعترف بها خارج الميزانية Off-Balance Sheet والتزامات التقاعد او وجوب إعداد مخصصات للالتزامات المقدرة عند بيع السلع المكفولة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (37).

ويجب ان يتم الاعتراف بهذه الاصول والالتزامات من خلال تعديل الرصيد الافتتاحي لحساب الارباح المحتجرة (او بند محدد ضمن حقوق الملكية).

مثال (1)

قامت الشركة الوطنية بتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة اعتبارا من 2019/1/1 وقد كان لدى الشركة عقود آجلة للمتاجرة في 2019/12/31 قيمتها العادلة 25000 دينار غير ظاهرة ضمن حسابات الشركة بموجب المعايير الوطنية التي كانت تتبعها الشركة. المطلوب: بين المعالجة المحاسبية لبند العقود الآجلة عند تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية.

معايير الإبلاغ المالي الدولية

حل مثال (1)

بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (1) يجب الاعتراف بالأصول التي تتطلب معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية الاعتراف بها ولم تظهر بسجلات الشركة التي ستبنى لأول مرة المعايير الدولية، وفي هذه الحالة فإن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) يتطلب الاعتراف بأصل مالي بإسم عقود آجله مع الاعتراف بها ضمن حساب الأرباح المحتجزة وعليه يتم اعداد القيد التالي:

من حـ/ عقود آجلة	25000
الى حـ/ الأرباح المحتجزة	25000

ثانياً: استبعاد الاصول والالتزامات التي كانت ظاهرة في القوائم المالية للمنشآت قبل تبني المعايير لأول مرة والتي لا تعترف بها متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية وبحيث يتم اقفال هذه البنود في حساب الأرباح المحتجزة في بداية السنة (او حساب محدد ضمن حقوق الملكية).
ومن الامثلة على ذلك الاصول غير الملموسة المولدة داخليا (مثل الشهرة المولدة داخليا) المعترف بها كأصل في ميزانية المنشأة قبل تبني المعايير الدولية والتي لا يعترف بها معيار المحاسبة الدولي رقم (38) فان على المنشأة الغاء الاعتراف بها من خلال إقفالها في حساب الأرباح المحتجزة أول المدة وحسب القيد التالي:

من حـ/ الأرباح المحتجزة	****
الى حـ/ الشهرة	****

ومن الامثلة الاخرى قيام المنشأة برسمة تكاليف البحث واعتبارها كأصل في حين ان معيار المحاسبة الدولي رقم (38) "الأصول غير الملموسة" يعالجها كمصروف ايرادي يقفل في قائمة الدخل.

معايير الإبلاغ المالي الدولية

مثال (2)

قامت الشركة العربية في 2019/12/31 بتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة وبذلك التاريخ كان لدى الشركة حساب تكاليف البحث والظاهر كأصل غير ملموس بمبلغ 60000 دينار رسملت على مدار عدة سنوات سابقة بموجب معايير المحاسبة الانجليزية والتي كانت تتبعها الشركة سابقا.

المطلوب: بيان كيفية معالجة حساب تكاليف البحث عند تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية.

حل مثال (2)

بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية وتحديدًا معيار المحاسبة الدولي رقم (38) "الأصول غير الملموسة" فإن مصاريف البحث تعالج كمصروف فترة وذلك لعدم وجود تأكيد معقول بالحصول على أصل غير ملموس خلال مرحلة البحث. وبما ان الشركة العربية ستتبع معايير الإبلاغ المالي الدولية، فيتوجب بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (1) الغاء الاعتراف بهذا الأصل من خلال حساب الارباح المحتجزة وكما يلي:

من ح/ الأرباح المحتجزة	60000
الى ح/ تكاليف البحث	60000

كما سيتم استبعاد رصيد تكاليف البحث الظاهرة في الميزانية المقارنة للسنة المقارنة كما في 2018/12/31.

معايير الإبلاغ المالي الدولية

ثالثاً: يجب إعادة تصنيف بنود الميزانية وعرضها وفق متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية.
ومن الامثلة على ذلك اذا كانت المنشأة تصنف أسهم الخزينة ضمن الأصول كما هو متبع في بعض المعايير الوطنية في بعض الدول (المعايير الإنجليزية مثلاً) فيجب إعادة تصنيف أسهم الخزينة مطروحة من حقوق الملكية، وكذلك بالنسبة للاسهم الممتازة القابلة للاستدعاء Redeemable Preferred Stock اذا ظهرت ضمن حقوق الملكية للمنشأة قبل تبني المعايير الدولية فانه يجب اعادة تصنيفها ضمن الالتزامات وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (32) المتعلق بالأدوات المالية.

❖ تاريخ الاثبات والتاريخ الانتقالي

▪ تاريخ الاثبات:

هو تاريخ الميزانية العمومية التي تنص صراحة على انها ملتزمة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، على سبيل المثال 2019/12/31.

▪ التاريخ الانتقالي **Date of Transition to IFRSs** :

هو تاريخ الميزانية العمومية الافتتاحية للقوائم المالية المقارنة للسنة السابقة (اذا كان تاريخ الاثبات 2019/12/31 فإن التاريخ الانتقالي هو 2018/1/1).

معايير الإبلاغ المالي الدولية

مثال (3)

قررت الشركة العربية تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية ابتداءً من 2019/12/31 وعرض معلومات مقارنة لسنة 2018 وقد كانت الشركة قد عرضت قوائمها المالية للسنوات السابقة بموجب معايير المحاسبة الأمريكية.

المطلوب: متى يتوجب ان تعد الشركة العربية قائمة المركز المالي (الميزانية) وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

حل مثال (3)

ان بداية اول فترة يجب ان تعرض فيها الشركة العربية معلومات مقارنة كاملة هي في 2018/1/1 وفي هذه الحالة فإن قائمة المركز المالي الافتتاحية التي تحتاج الشركة الى اعدادها بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (1) ستكون في 2018/1/1.

❖ المعالجة المحاسبية للأصول طويلة الاجل

- الاراضي والمنشآت والمعدات.
- الممتلكات الاستثمارية.
- الاصول غير الملموسة.

يمكن اظهار البنود المذكورة كتكلفة عند التبني الاول للمعايير الدولية اما بالقيمة العادلة كما في التاريخ الانتقالي او بقيم اعادة التقييم السابقة للتاريخ الانتقالي (اذا كانت اعادة التقييم قابلة للمقارنة بشكل كبير مع القيمة العادلة او مع التكلفة المهلكة -القيمة الدفترية- معدلة بالرقم القياسي العام او الخاص).

معايير الإبلاغ المالي الدولية

❖ المعالجة المحاسبية للأصول المالية

لا توجد حاجة الى اعادة اظهار الادوات المالية المقارنة وفقا للمعيارين المحاسبين نوات الارقام (32) ومعايير الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في القوائم المالية الاولى المعدة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، ويجب تطبيق المبادئ المحاسبية الوطنية (المطبقة سابقا) على المعلومات المقارنة للأدوات المالية. ويجب الافصاح عن التعديلات الرئيسية اللازمة للالتزام بالمعيارين 32 و 9 دون الحاجة لقياسها كميا ويجب اعتبار التبني للمعيارين المذكورين على انه تغيير في السياسات المحاسبية.